

كان النهج الذي اتبعته معظم الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة في تعريف المصطلح على أنه مجموعة من السلوكيات أو مجموعة من الأفعال، والتي تم فتحها للتوقيع في عام 2001 وتعتبر أكثر الصكوك الدولية ذات الصلة بجرائم الإنترنت. كان هناك 58 دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، لا تشمل أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي أو الدول العربية. اتفاقية جامعة الدول العربية الموقعة من جميع دول مجلس التعاون الخليجي وصادقت عليها جميعها باستثناء المملكة العربية السعودية. في دول مجلس التعاون الخليجي، وكما هو الحال في معظم البلدان،